المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12 et 13/04/2014

أخبار اليوم المغربية

العدد: 1343 السبت-الأحد 12-2014/04/13

طالبت بالضغط الدولي لإطلاق سراحه تنفيذا لتوصية أممية صادرة في غشت 2012

1343/4

سابقة.. الهايج يشكو المغرب للأمم المتحدة في قضية السلفي حاجب

وجهت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان شكاية إلى هيئة الأمم المتحدة، تطلب تدخلها لممارسة ضغوط على المغرب، لحمله على إطلاق سراح السلفي المغربي الألماني «محمد حاجب»

■ فاس محمد حرودي ■

بعد الضجة التي احدثتها خديجة الرويسي، البرلمانية والقيادية بحزب الأصالة والمعاصرة، وإحراجها لحكومة عبد الإله بنكيران بخصوص طلبها في يناير 2013، بفتح تحقيق في ملف السلفي المغربي الألماني «محمد حاجب»، وفي تطور جديد لهذه القضية، وجهت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في سابقة من نوعها، شكاية إلى هيئة الأمم المتحدة، تطلب تدخلها لممارسة ضغوط دولية على المغرب، لحمله على إطلاق سراح هذا السلفي القابع بالسجن المحلي في تيفلت.

وأوضحت جمعية الهايج في بلاغها الصادر باسم مكتبها المركزي بالرباط ، يوم الثلاثاء من الأسبوع الجاري، إن «توجهنا إلى هيئة الأمم المتحدة عبر اجهزتها المهتمة بحقوق الإنسان، جاء بعد مرور أزيد من سنة عن مراسلتنا لرئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، ومصطفى الرميد وزير العدل والحريات، وإدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نطالب فيها بالتجاوب السريع للدولة المغربية مع توصية الأمم المتحدة، الصادرة عن مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي، في 31 غشت 2012، والتي وجهتها الأمم المتحدة لحكومة بنكيران في 3 اكتوبر من السنة نفسها، تطالبها فيها بإطلاق سراح محمد حاجب فورا لوجود تعسف في اعتقاله، إلا أن الحكومة المغربية ولحد الساعة لم تستجب لتلك التوصية الأممية».

وأردف بلاغ الجمعية، «أمام هذا الوضع، قررنا اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة،، من خلال نداء وجهناه إليها، بضرورة تجديد تحركات أجهزتها الحقوقية الدولية، لحث الدولة المغربية على الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن مصادقتها على الاتفاقيات الدولية وأساسا منها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وذلك عبر الإسراع بإطلاق سراح السلفي محمد حاجب، ومطالبة المغرب وقف الاعتداءات التي تمس الحقوق والحريات، والكف عن مضايقة المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، ووضع حد للاعتقال السياسي والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين». بحسب تعبير بلاغ جمعية الهايج.

ويأتي تحرك الحقوقيين المغاربة، بعد حملة واسعة قادتها زوجة حاجب، الايرلندية «نيف ماريا كونلون»، والتي وجهت رسائل عديدة إلى الحكومة والبرلمان الألمانيين، اعقبتها برسائل إلى حكومة عبد الإله بنكيران، قبل ان تدق ابواب القصر الملكي، والذي رات فيه الجهة التي يمكنها حل ملف زوجها.

يذكر أن محمد حاجب، السلفي المغربي الألماني، البالغ من العمر 34 سنة، وابن المعتقل اليساري السابق حمادي حاجب، كان قد غادر مدينة تيفلت، حيث كان يقيم برفقة عائلته إلى ألمانيا التي حصل فيها على الجنسية الألمانية، وانتقل منها إلى باكستان، إلى أن اعتقل بإسلام اباد خلال صيف 2009 للاشتباه به في قضايا الإرهاب، إذ خضع للتحقيق دام لأزيد من 6 اشهر ورُحّل من قبل سلطات باكستان نحو ألمانيا، حيث تم إخضاعه للتحقيق مرة ثانية قبل أن تقرر السلطات الألمانية إخلاء سبيله لعدم توفر أدلة على تورطه في قضايا إرهابية، مما جعله يقرر العودة إلى المغرب منتصف فبراير سنة2010، لتقتنصه السلطات المغربية بمطار محمد الخامس، وتعتقله وتتابعه بقانون الإرهاب ويُدان من قبل محكمة الإرهاب بسلا بـ10 سنوات سجنا نافذا، وخفضت العقوبة إلى 5 سنوات بعد نقض الحكم، قضى منها 4 سنوات، بين سجون سلا ومكناس وهو الآن يقبع بسجن تيفلت، وينتظر أن يغادره بداية سنة 2015 .

Conseil national des droits de l'Homme

تحليل إخباري

حادثة سير تتحول إلى نصر حقوقي في الصحراء

يونس دافقير

ماكان يبدو حادثة سير تهدد مستقبل العلاقات المغربية الأمريكية شهر أبريل من السنة المنصرمة، إثر التوصية الأمريكية بتوسيع صلاحيات المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، سيتحول في خضم الأحداث التي شهدتها الأشهر التي تلت ذلك ، إلى مواقف أمريكية واضحة تدعم الموقف المغربي في الصحراء، بل ووجدت صدى لها في التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى مجلس الأمن الدولي الخميس الماضي.

في القمة التي جمعت بين جلالة الملك محمد السادس والرئيس باراك أوباما بواشنطن شهر نونبر الماضي، تبنت واشنطن المقاربة المغربية بخصوص تدبير ملف حقوق الإنسان في الصحراء على الخصوص، فقد اتفق الطرفان على تنمية حقوق الإنسان وعلى تحسين ظروف عيش السكان. لكن باراك أوباما اتخذ خطوات إضافية فيما بعد متخليا عن تردده حيال التوازن الذي ظل الرؤساء السابقون يحرصون عليه بخصوص تدبير ثنائية المغرب الجزائر.

فلأول مرة يتخذ الرئيس الأمريكي قرارا يسمح بتوسيع نطاق الاستفادة من المساعدات والاستثمارات الأمريكية ليشمل الصحراء، ما شكل حينها ضربة موجعة للوبي الانفصالي في واشنطن والذي كان يسعى لإقناع الرأي العام الدولي بسحب الاستثمارات الأجنبية من الصحراء ووقف اتفاقية الصيد بين المغرب والاتحاد الأوربي.

ويبدو أن موقف أوباما قد شجع التيار المتردد داخل الكونغريس على التحرك في اتجاه الإشادة بالإصلاحات الحقوقية والسياسية التي يباشرها المغرب، حتى إن الأصوات التي عادة ما كانت تدافع عن مصالح اللوبي الانفصالي فضلت هذه المرة خلال مناقشات الكونغريس هذا الأسبوع، عدم إعلان عدائها التقليدي للمغرب، لدرجة أن وكالة الأنباء الجزائرية لم تجد في هذه المناقشات ما يشبع شهيتها المولعة بالتهجم على وضعية حقوق الإنسان في الصحراء.

وفي الواقع كانت هزيمة مدوية للوبي الانفصالي الذي دعم حضور أمينتو حيدر في الكونغريس ونظم لها لقاءات في أروقة الأمم المتحدة بنيويورك، قبيل عرض بان كي مون لتقريره على مجلس الأمن الدولي، فهذا مساعد كاتب الدولة الأمريكي المكلف بشؤون الشرق الأوسط، ويليام رياك، يقول أمام أعضاء الكونغريس، بوضوح ،إن مخطط الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، «جدي وواقعي وذو مصداقية». وقال المسؤول الأمريكي السامي إنه «في ما يخص موضوع المخطط المغربي للحكم الذاتي، لقد أكدنا بوضوح أن هذا المخطط جدي وواقعي وذو مصداقية، وبشكل مقاربة بإمكانها تلبية تطلعات ساكنة الصحراء لتدبير شؤونها في سلام وكرامة».

غير أن ذلك لم يكن ممكنا لولا الجدية والاحترافية التي تعاملت بها السلطات المغربية مع البلاغ المشترك بين جلالة الملك والرئيس أوباما، فقد توالت في الأشهر القليلة الماضية عملية استخراج ضمانات جديدة لحماية حقوق الإنسان في الصحراء، بدءا من إصلاح القضاء العسكري على خلفية محاكمات أحداث إكديم إيزيك، مرورا بتقوية موقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في التفاعل مع شكايات المواطنين الواردة عليه، إلى جانب فتح أبواب المغرب أمام المقررين الأمميين لزيارة الصحراء وإنجاز تقارير باستقلالية تامة، والتحضير لمصادقة الرباط على البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب.

في محصلة ذلك، هاهو تقرير الأمين العام للأمم المتحدة يأتي شديد الإيجابية في إشادته بالمجهودات الحقوقية للمغرب، لقد أشاد بان كي مون بتعزيز سلطات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه في العيون والداخلة، كما أشاد بإصلاح القضاء العسكري. والأهم من ذلك أن التقرير لم يوص بتوسيع صلاحيات المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، بل اكتفى بالإشارة إلى ضرورة المراقبة المستقلة والمحايدة، ما يحيل على الوفود الأممية التي يستقبلها المغرب وكذلك على الأدوار الطلائعية التي يمكن أن يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ومما لايقل أهمية ، هو أن يدعو بان كي مون السلطات في تندوف إلى التعامل بالمثل، وهي التي لاتزال تغلق أبوابها في وجه البعثات الأممية وترفض زيارة المقررين الأمميين ووفود البرلمان الأوروبي لمخيمات الاحتجاز. إنه نصر ديبلوماسي يجعل البوليساريو في موقع دفاع بعدما كانت العام الماضي في موقع هجوم.

Conseil national des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

الصحراء المغربية

أشاد بمجهودات المغرب في مجال حقوق الإنسان

5955/14

بان كي مون يتحاشى اقتراح توسيع صلاحيات المينورسو في الصحراء

مجلس الأمن الدولي

◆ مكتب الرباط: أوسي موح لحسن

◆ في انتظار مداولات مجلس الأمن، جاء تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المدم إلى مجلس الأمن الدولي أول أمس الخميس منصفا للمغرب، بان كي مون أشاد في تقريره بمجهودات المغرب لترقية حقوق الإنسان، وإذا كان قد دعا إلى «مراقبة» مستقلة ومحايدة لحقوق الإنسان في الصحراء، فإنه تحاشى اقتراح توسيع بتوسيع صلاحيات المينورسو مثلما تطالب بذلك الجزائر والبوليساريو، بان كي مون ذهب أبعد من ذلك، وهو يلقي الكرة الحقوقية في مخيمات تندوف التي يجب أن تنفتح في وجه المقررين الأمميين.

بنيويورك تأبط «بان كيمون» مجددا تقريره السنوي الذي يغطي الفترة الممتدة ما بين أبريل من السنة المنصرمة إلى مارس الأخير متجها إلى مجلس الأمن. وأمام أعضائه قدم خارطة طريق جديدة للمرحلة المقبلة، لكنه وضع الكرة هذه المرة في مرمى البوليساريو والجزائر، وجدد دعوته إليهما لتنظيم إحصاء لساكنة مخيمات تندوف. وفي الوقت الذي أشاد فيه بما يقوم به المغرب في مجال حقوق الإنسان، طالب البوليساريو بالتعاون مع الهيئات الحقوقية للأمم المتحدة.

فأمام تعنت الجزائر ورفضها المتواصل السماح بإحصاء ساكنة مخيمات تندوف، تمسك بان كيمون بالقرار 1979 المتخذ في أبريل من السنة المنصرمة، وطلب من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مواصلة العمل من أجل إحصاء السكان في مخيمات تندوف.

بان كيمون في تقريره الذي قدمه أمام مجلس الأمن الدولي أشاد بـ«تعاون المغرب مع مجلس حقوق الإنسان والذي دعا مقررين خاصين لزيارة المنطقة»، وأضاف التقرير أن «بان كيمون أشار بارتياح إلى الإجراءات التي اتخذتها الرباط من أجل تحسين فعالية المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووضع حد للملاحقات ضد المدنيين أمام المحاكم العسكرية»، كما أشاد بأداء فروع المجلس الوطني في العيون والداخلة، لكنه طالب بـ« تطبيق كامل وسريع لهذه الإجراءات».

وقالت وكالة رويترز للأنباء إنه «بعد إرسال التقرير إلى مجلس الأمن يوم الخميس أصدرت الأمم المتحدة نسختين معدلتين على الأقل له خلال بضع ساعات. وحذفت أحدث نسخة تعبير «آلية المراقبة» واكتفت بالإشارة إلى «المراقبة»»، وهو ما أثار خيبة أمل ممثل البوليساريو في الأمم المتحدة، لأن عبارة «آلية المراقبة» كانت مفتوحة على تأويل يجعلها تعني توسيع صلاحيات المينورسو، وهو ما تحاشاه بان كي مون في تقريره، مكتفيا بعبارة «المراقبة» التي تعني عمل المقررين الأمميين الذين يزورون المغرب.

تقديم بان كيمون للتقرير يمهد لبدء المشاورات حول الصحراء المغربية الأسبوع المقبل، قبل اتخاذ قرار بشأن البعثة الأممية (المينورسو) التي ستنتهي ولايتها نهاية شهر أبريل الجاري. تقرير بان كيمون الأخير أوصى بالتجديد لبعثة الأمم المتحدة لمدة عام مع تعزيزها بـ15 مراقبا عسكريا دون أن يدعو إلى أي تغيير في مهام البعثة الأممية.

في نفس يوم صدور تقرير الأمين العام الأممي، دعت أمباركة بوعيدة، الوزيرة المنتدبة في الشؤون الخارجية والتعاون، مجلس الأمن إلى «التركيز على الحل السياسي في قراره الخاص بتمديد بعثة المينورسو، كمخرج لنزاع الصحراء»، وأكدت الوزيرة التي حلت ضيفا على ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء لمناقشة موضوع «مسألة حقوق الإنسان والمنظومة الأممية.. التفاعل المغربي»، على ضرورة دعم مشروع الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب، واعتبرت أن «هذا المشروع خطوة في أفق إيجاد حل سياسي لنزاع الصحراء».

ولأنه من مطالب المغرب، وجهت أمباركة بوعيدة دعوة صريحة إلى الجزائر من أجل إحصاء السكان المحتجزين في مخيمات تندوف وحماية حقوقهم، كما أشارت إلى التفاعل الإيجابي للمغرب مع منظومة الأمم المتحدة والجهود المبذولة من أجل النهوض بحقوق الإنسان في جميع أنحاء المملكة ،مشيرة في هذا الصدد إلى إصلاح القضاء العسكري والتفاعل الإيجابي للحكومة مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

أعضاء بالكونغرس يجددون دعم واشنطن لمخطط الحكم الذاتي

جدد أعضاء بارزون بلجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب بالكونغرس الأمريكي التأكيد على دعم المخطط المغربي للحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، وكذا المسلسل الديمقراطي الذي انخرطت فيه المملكة، التي تعتبر «نموذجا وحليفا استراتيجيا».

وقالت إليانا روس – ليتنين، زعيمة الجناح الجمهوري ورئيسة اللجنة الفرعية المكلفة بشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمجلس النواب الأمريكي، إن «المغرب، بعدما كان أول أمة اعترفت رسميا باستقلال الولايات المتحدة، انخرط مع الولايات المتحدة في بناء شراكة استراتيجية ما فتئت تتعزز يوما بعد يوم».

وأشادت عضو الكونغرس الأمريكي، التي كانت تتحدث خلال جلسة استماع أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية بمجلس النواب بالكونغرس الأمريكي التأكيد على دعم المخطط المغربي للحكم الذاتي بالصحراء، خصصت للسياسة الأمريكية تجاه المغرب، بأن المحور الاستراتيجي الرباط واشنطن «ما فتئ يتعزز خلال السنوات الأخيرة» خدمة لمصالح البلدين.

وأكدت أن المغرب، في محيطه الإقليمي، «يبرز كنموذج للاعتدال والأمل بالنسبة للمستقبل الديمقراطي بشمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهي منطقة تعيش تحت التهديد المتنامي للإرهاب والتطرف الديني»، مضيفة أنه من الأساسي أن «تواصل الولايات المتحدة دعم المغرب في جهوده لمكافحة الإرهاب».

من جهته، جدد رئيس مجموعة المغرب بمجلس النواب، مايكل غريم، التأكيد على «الموقف الذي تبنته الولايات المتحدة تجاه قضية الصحراء»، وهو موقف يدعم التوصل إلى تسوية تقوم على صيغة «الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية».

ومن جانبه، أكد مساعد كاتب الدولة الأمريكي المكلف بشؤون الشرق الأوسط، ويليام رياك، بـ«وضوح» أن مخطط الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، «جدي وواقعي وذو مصداقية». وقال المسؤول الأمريكي السامي إنه «في ما يخص موضوع المخطط المغربي للحكم الذاتي، لقد أكدنا بوضوح أن هذا المخطط جدي وواقعي وذو مصداقية، وبشكل مقاربة بإمكانها تلبية تطلعات ساكنة الصحراء لتدبير شؤونها في سلام وكرامة».

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

واشنطن تشيد بالدور المتنامي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

304 1/1

أشادت الولايات المتحدة الأمريكية ب"الدور المتنامي" للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي وصفته بالمؤسسة "الخلاقة" و"الجدّية". جاء ذلك في تصريح نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الخارجية ، ويليام بويوك تحت قبة الكونغرس بواشنطن. وقال المسؤول الأمريكي ، خلال جلسة استماع للجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي ، المخصصة للسياسة الأمريكية إزاء المغرب : "لقد لاحظنا الدور المتنامي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مدافعا جدّيا وخلاقا في مجال حقوق الإنسان، ونحن متحمسون للقرارات التي اتخذها مجلس الحكومة بغية تعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

تفاصيل ص 2

واشنطن تشيد بالدور المتنامي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

304 2/2

أشادت الولايات المتحدة الأمريكية ب"الدور المتنامي" للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي وصفته بالمؤسسة "الخلاقة" و"الجدّي". جاء ذلك في تصريح نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الخارجية ، ويليام بويوك تحت قبة الكونغرس بواشنطن .

وقال المسؤول الأمريكي ، خلال جلسة استماع للجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي ، المخصصة للسياسة الأمريكية إزاء المغرب : "لقد لاحظنا الدور المتنامي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مدافعا جدّيا وخلاقا في مجال حقوق الإنسان، ونحن متحمسون للقرارات التي اتخذها مجلس الحكومة بغية تعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

وأكد أن هذه الإجراءات "تشكل خطوات مهمة إلى الأمام على طريق تكريس حماية حقوق الإنسان بالمغرب ، وتجسيد وعود دستور 2011".

Conseil national des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الخبر

المغرب يربح نقطا لصالحه في موضوع الصحراء

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لم يشر إلى توصية لمراقبة حقوق الإنسان من طرف المينورسو

■ الرباط- خالد مجدوب

ربح المغرب بعض النقط في موضوع الصحراء من خلال تقرير الأمين العام الأممي الأخير الصادر أول أمس الخميس والمقدم لمجلس الأمن حول مسالة الصحراء.

وشجع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون « الأطراف على بذل المزيد من أجل تعزيز واحترام حقوق الإنسان».

وأقر بان كي مون بـ«تعاون المغرب مع الجهات المكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وبالدعوة المفتوحة التي وجهها إليها للدخول إلى الصحراء». وأضاف قائلا «أرى خطوة مشجعة في قيام الملك محمد السادس مؤخرا بالموافقة على توصية المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان التي مفادها أن المدنيين ينبغي ألا يحاكموا أمام محكمة عسكرية، وأمل في أن يتم الإسراع في سن تشريع لتنفيذ ذلك».

وبالمقابل أبرز التقرير أنه «ما زالت المعلومات بشأن حالة حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين قرب تندوف محدودة. ففي السنوات الأخيرة، تم الإبلاغ عن مزاعم بوقوع انتهاكات، ولاسيما انتهاكات للحق في حرية التعبير وحرية التنقل».

ومن المنتظر أن يعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعه الاستشاري التمهيدي حول الصحراء يوم 17 أبريل الجاري، قبل الفصل في مشروع قرار سيصدر نهاية الشهر نفسه حسب ما أكدته في وقت سابق رئيسة الهيئة الأممية جوي أوغوو .

حقوق الإنسان

أكد التقرير أن « جميع الأطراف تتحمل مسؤولية كفالة حماية حقوق الإنسان».

وحث الأمين العام للأمم المتحدة «على إيلاء مزيد من الاهتمام بالمسائل المثارة والترويج لثقافة تراعي حقوق الإنسان» .

وشجع الأمين العام للأمم المتحدة « الأطراف على بذل المزيد من أجل تعزيز واحترام حقوق الإنسان».

وأقر بان كي مون بـ «تعاون المغرب مع الجهات المكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وبالدعوة المفتوحة التي وجهها إليها للدخول إلى الصحراء».

وأضاف قائلا «أرى خطوة مشجعة في قيام الملك محمد السادس مؤخرا بالموافقة على توصية المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان التي مفادها أن المدنيين ينبغي ألا يحاكموا أمام محكمة عسكرية، وأمل في أن يتم الإسراع في سن تشريع لتنفيذ ذلك».

عمل المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان: خطوة إيجابية

وفي ما يتعلق بالمؤسسات الوطنية المغربية، أكد التقرير أن « العمل الذي يؤديه في الصحراء المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان شكل خطوة إيجابية أتاحت له الاطلاع عن كثب على أوضاع ضحايا حقوق الإنسان من أبناء الصحراء وعلى قضايا حقوق الإنسان ».

و«اعترف المقرر الخاص المعني بمسالة التعذيب بهذا التطور الإيجابي، وشجع عليه، رغم إبدائه ملاحظة مفادها ضرورة عدم اعتبار المجلس بديلا عن وجود نظام فعال لمعالجة الشكاوى المتعلقة بمزاعم التعذيب وسوء المعاملة . وتضطلع المكاتب التابعة للمجلس في الإقليم بتنفيذ مجموعة من الأنشطة تشمل مراقبة المحاكمات، وزيارة السجون، والتدريب على حقوق الإنسان».

نموذج التنمية الإقليمية للمقاطعات الجنوبية

أفاد التقرير الأممي بأن «المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي وضع نموذجا باسم «نموذج التنمية الإقليمية للمقاطعات الجنوبية» بهدف السماح للسكان المحليين بالتمتع الكامل بحقوق الإنسان في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتمهيد الطريق لإنجاح مبادرة الحكم الذاتي المغربية، فور التفاوض بشأنها في إطار الأمم المتحدة. وسيكون أحد مجالات العمل الستة هو كفالة الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية وتعزيز الرفاه الاجتماعي، في حين سيكون أحد مؤشرات النجاح هو احترام حقوق الإنسان».

مخيمات اللاجئين قرب تندوف

أبرز التقرير أنه «ما زالت المعلومات بشأن حالة حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين قرب تندوف محدودة. ففي السنوات الأخيرة، تم الإبلاغ عن مزاعم بوقوع انتهاكات، ولاسيما انتهاكات للحق في حرية التعبير وحرية التنقل».

وفي الفترة الممتدة من 24 إلى 28 شتنبر 2012 ، قامت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب بإرسال بعثة لتقصي الحقائق، بموافقة الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي إلى الإقليم وإلى مخيمات اللاجئين قرب تندوف بغية تقييم حقوق الإنسان فيها .

ولم تستجب السلطات المغربية لطلب البعثة بالقيام بزيارة الصحراء، ولكن أعضاءها قاموا بزيارة مخيمات اللاجئين.

وكان من المقرر تقديم تقرير البعثة إلى الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي في يناير 2013، بيد أنه في وقت كتابة هذا التقرير لم يكن متاحا للجمهور».

توصيات

أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان « استمرار الصراع يشكل عائقا يحول دون تحقيق قدر أكبر من التكامل بين بلدان المغرب، وهو أمر تشتد الحاجة إليه الآن أكثر من أي وقت مضى» .

وأبرز التقرير أنه «حان الوقت لكي يتحرك الطرفان نحو إيجاد حل بتشجيع ودعم من المجتمع الدولي».

وحث الأمين العام للأمم المتحدة «الطرفين على إجراء مفاوضات حقيقية بمساعدة مبعوثي الشخصي. وللقيام بذلك، يجب على كل طرف أن يقبل بأن أيا منهما لن يحصل على جميع طلباته، وبأن عليه القبول بمنطق الأخذ والعطاء. ويعتزم مبعوثي الشخصي إجراء مناقشات ثنائية مع الطرفين بهدف مساعدتهما على وضع الخطوط العامة لحل توفيقي مقبول».

واعتبر التقرير أن «سياق عملية التفاوض ينطوي على أبعاد إنسانية وسياسية. وسيواصل مبعوثي الشخصي التشجيع على المضي قدما في تحسين العلاقات بين المغرب والجزائر. وتبادل الزيارات على المستوى الوزاري قد أدى بالفعل إلى زيادة الاتصالات والتعاون، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به».

وحث الأمين العام للأمم المتحدة المغرب والجزائر على مضاعفة جهودهما لكي يتسنى لهما التمتع بالفوائد التي يمكن أن يجنياها من تحسين العلاقات وفتح حدودهما المشتركة تحقيقا لمصلحة المنطقة ومصلحة المجتمع الدولي ككل.

وشدد «على الأهمية الحاسمة لمعالجة نزاع الصحراء بوصفه جزء من استراتيجية أوسع لمنطقة الساحل. فهذا الصراع هو أولا وقبل كل شيء صراع في شمال أفريقيا».

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة « أنه مقتنع بأن التكامل الإقليمي، ولاسيما من خلال تعزيز اتحاد المغرب العربي، عنصر رئيسي في التغلب على عدم الاستقرار الحالي وجني فوائد اقتصادية وتجارية واجتماعية هامة.

واعتبر الأمين العام أن «التقدم على هذا الصعيد سيساعد على تعزيز الثقة بين الأطراف وتهيئة مناخ موات للتوصل إلى حل لنزاع الصحراء . ومع المُضي قدما في المفاوضات، سيتواصل مبعوثي الشخصي مع البلدان الأخرى في المنطقة ومع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأفريقي.»

إزالة الألغام

رحب الأمين العام بـ«تواصل التقدم المحرز على صعيد إزالة الألغام الأرضية والذخائر الحربية المتفجرة. وإن مجموع التخفيض في الألغام أمر جدير بالثناء» . وأضاف «لقد ساهمت الأنشطة وجهود التوعية ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام مساهمة إيجابية في سلامة المدنيين وموظفي الأمم المتحدة» . ودعا « المانحين إلى دعم الجهود الرامية إلى إزالة الألغام في الصحراء»

وأبرز الأمين العام أن « القاسم المشترك بين جميع المحطات يتمثل في القلق بشأن الأمن والاستقرار في منطقة الساحل وخارجها والمخاوف المتزايدة من هشاشة وضع الشباب في مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف وفي الصحراء».

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

الخبر

دعم أمريكي قوي لمقترح الحكم الذاتي بالصحراء

■ الخبر

أكد السفير الأمريكي سابقا إدوارد غابرييل، أن جلسة الاستماع حول السياسة الأمريكية تجاه المغرب، التي انعقدت يوم الأربعاء الماضي بمجلس النواب بالكونغرس الأمريكي، أبرزت الدعم «القوي جدا» لمقترح الحكم الذاتي بالصحراء تحت السيادة المغربية.

وقال غابرييل، في تصريح صحافي، إن «الأمر الأكثر أهمية أيضا هو أن نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بشؤون الشرق الأوسط ويليام ريباك، أكد بوضوح أن مخطط الحكم الذاتي جدي وواقعي وذو مصداقية، ويشكل مقاربة قادرة على تلبية تطلعات ساكنة الصحراء لتدبير شؤونها في سلام وكرامة».

وأشار غابرييل إلى أن ريباك اختار أيضا التأكيد على وجاهة مقترح الحكم الذاتي، ملاحظا أن الأمر يتعلق بـ«إشارة» للجزائر و(البوليساريو) للتخلي عن موقفهما الجامد، واعتماد موقف «مسؤول».

من جهة أخرى، لاحظ أن مداخلة نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أشارت إلى «ثقافة حقوق الإنسان التي يتفرد بها المغرب، وهو ما يؤكد إرادة إدارة أوباما على مواصلة العمل مع المملكة كحليف، له قيم ومصالح مشتركة مع الولايات المتحدة».

مبرزا الدور الرئيسي الذي يضطلع به المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي وصفته واشنطن بهيأة «ذات مصداقية» وتقوم بـ«عمل استباقي».

وحول استمرار نزاع الصحراء، والدور الذي تلعبه الجزائر في هذا الصدد، شدد إدوارد غابرييل على أن المسؤولية تقع «أولا وقبل كل شيء على عاتق الأمم المتحدة»، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة مدعوة إلى إجراء إحصاء بمخيمات تندوف، وكشف انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بها.

وقال إن المنظمات غير الحكومية الدولية في مجال حقوق الإنسان لها التزام أخلاقي يتمثل في الانكباب على هذه الانتهاكات التي تشهدها مخيمات تندوف.

Conseil national des droits de l'Homme

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة

به على صعيد منصة التجارة | باسم الحكومة في بيان قارة عقب | الأوربي | تجاوز مخاض العطب وبور

بان كي مون يدعو إلى مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء وينوه بجهود المغرب

16/2/1

الرباط: خاص

جدد "بان كي مون" الأمين العام للأمم المتحدة تأكيده ضرورة مراقبة مسألة احترام حقوق الإنسان بشكل "دائم ومستقل وغير منحاز" في الصحراء، مع إشادته بما تقوم به الرباط في هذا المجال.

وفي تقرير إلى مجلس الأمن الدولي، أشاد بان كي مون "بتعاون المغرب" مع مجلس حقوق الإنسان والذي دعا مقررين خاصين إلى زيارة المنطقة.

وفي السياق نفسه، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، مساء أول أمس (الخميس)، إلى حل توافقي وحيى الجهود التي تبذلها المملكة في الصحراء المغربية، مشيرا في الوقت نفسه إلى "الاحباط المتزايد" لسكان مخيمات تندوف بالجزائر وخاصة "وسط الشباب". وفي تقرير حول قضية الصحراء، يوصي بتمديد مهمة المينورسو، لمدة سنة، إلى غاية 30 أبريل 2015، أشار الأمين العام إلى أن مبعوثه الشخصي كريستوفر روس دعا الأطراف إلى التحلي بالمرونة وروح الابتكار من أجل التقدم نحو حل متوافق عليه.

وأبرز الأمين العام، في هذا التقرير، الجهود التي يبذلها المغرب من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية التي تعمل على الخصوص في مجال حقوق الإنسان، مسجلا "بارتياح التقدم" الذي حققته المملكة، خصوصا في ما يتعلق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه الجهوية بكل من العيون والداخلة، وكذا إصلاح القضاء العسكري.

ونقلت (أ ف ب) أن بان كي مون أشاد "بتعاون المملكة مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة، وقال إن السلطات المغربية "واصلت التعاون مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وتسهيل زياراتها".

وأضاف التقرير أن كي مون "أشار بارتياح إلى الإجراءات" التي اتخذتها الرباط من أجل تحسين فعالية المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومن أجل وضع حد للملاحقات ضد المدنيين أمام المحاكم العسكرية" طالبا "تطبيقا كاملا وسريعا" لهذه الإجراءات.

وأوضح أن بان كي مون "أشار أيضا بارتياح إلى الرغبة التي عبرت عنها جبهة البوليساريو للتعاون مع هيآت الأمم المتحدة التي تعنى بحقوق الإنسان".

وجاء في التقرير أيضا أن الأمين العام "يشجع الطرفين على مواصلة تعزيز هذا التعاون"، ولكنه جدد تأكيده أن "الهدف النهائي يبقى مع ذلك مراقبة دائمة ومستقلة وغير منحازة لحقوق الإنسان وعلى نحو يغطي على السواء أراضي الصحراء ومخيمات اللاجئين" في تندوف (جنوب غرب الجزائر).

يشار إلى أن مهمة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء تنتهي نهاية أبريل وسوف يجري أعضاء مجلس الأمن مشاورات الأسبوع المقبل من أجل التصويت على قرار بهذا الخصوص في 23 أبريل الحالي. وفي هذا الصدد، أوصى بان كي مون بالتجديد لبعثة الأمم المتحدة لمدة عام مع تعزيزها بـ 15 مراقبا عسكريا.

إلى ذلك، نقلت وكالة "رويترز" أن تجديد تفويض بعثة حفظ السلام يمثل معركة سنوية في مجلس الأمن بين فرنسا التي تدافع عن موقف المغرب وعدد من الدول الإفريقية والعربية التي تؤيد "بوليساريو".

وبعد إرسال التقرير إلى مجلس الأمن، مساء أول أمس، أصدرت الأمم المتحدة نسختين معدلتين له على الأقل خلال بضع ساعات. وحذفت أحدث نسخة تعبير "آلية المراقبة" واكتفت بالإشارة إلى "المراقبة".

وتقترح الرباط منح حكم ذاتي للصحراء، ولكن تحت سيادتها ولكن "البوليساريو" تطالب باستفتاء، كي يحدد سكان المنطقة البالغ عددهم حوالي مليون نسمة مصيرهم. ولا تزال جهود الأمم المتحدة في الوساطة متعثرة.

وفي موضوع ذي صلة، أكد إدوارد غابرييل السفير الأميركي سابقا، أن جلسة الاستماع حول السياسة الأميركية تجاه المغرب، التي انعقدت يوم الأربعاء الماضي، بمجلس النواب بالكونغرس الأميركي، أبرزت الدعم "القوي جدا" لمقترح الحكم الذاتي بالصحراء تحت السيادة المغربية.

وقال غابرييل، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن "الأمر الأكثر أهمية أيضا، هو أن نائب كاتب الدولة الأميركي المكلف بشؤون الشرق الأوسط، ويليام ريباك، أكد بوضوح أن مخطط الحكم الذاتي جدي وواقعي وذو مصداقية، ويشكل مقاربة قادرة على تلبية تطلعات سكان الصحراء لتدبير شؤونها في سلام وكرامة".

Conseil national des droits de l'Homme

AL BAYANE

Sahara marocain

Ban Ki-moon appelle à une solution de compromis et salue les efforts du Maroc

Prorogation d'une année, jusqu'au 30 avril 2015, du mandat de la MINURSO

Le Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, a appelé jeudi à une solution de compromis et salué les efforts fournis par le Royaume dans le Sahara marocain, tout en relevant une «frustration croissante» des populations dans les camps de Tindouf en Algérie, notamment «chez les jeunes».

Dans un rapport sur la question du Sahara marocain, recommandant la prorogation d'une année, jusqu'au 30 avril 2015, du mandat de la MINURSO, le Secrétaire général a souligné que son Envoyé personnel, Christopher Ross, a exhorté les parties à faire preuve de flexibilité, de créativité et d'imagination pour aller de l'avant vers une solution de compromis.

Le Secrétaire général a, dans ce rapport, mis en avant les efforts déployés par le Maroc en termes de consolidation des institutions nationales oeuvrant, notamment, dans le domaine des droits de l'Homme, notant «avec satisfaction» les «avancées» du Royaume, particulièrement en ce qui concerne le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et ses antennes à Laâyoune et Dakhla et la réforme de la justice militaire.

Le Chef de l'ONU a également «salué la coopération du Royaume avec les procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme» des Nations Unies.

Les autorités marocaines ont «continué à coopérer avec les procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme et à leur faciliter l'accès», s'est félicité M. Ban Ki-moon.

A cet égard, le rapport cite la visite effectuée par la Rapporteur spécial sur la traite des personnes qui a fait part de son «appréciation pour les discussions franches et ouvertes qu'elle a tenues avec les autorités tout comme avec la société civile», notant la «volonté des autorités d'institutionnaliser les bonnes pratiques». De même, le document revient sur la visite du groupe de travail sur les détentions arbitraires qui a «bénéficié de la pleine coopération» des autorités marocaines.

Ban Ki-moon a, en outre, souligné que le Maroc a exprimé sa «disposition à recevoir» en 2014 d'autres procédures spéciales de l'ONU.

Il a également fait état de la présentation en octobre 2013 du nouveau rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental (CESE) sur le nouveau modèle de développement pour les provinces du sud, rappelant que ce rapport s'inscrit dans le cadre de la régionalisation avancée lancée par SM le Roi Mohammed VI.

Ce nouveau modèle proposé, poursuit-il, est centré sur le développement durable, la démocratie participative et la cohésion sociale, la bonne gouvernance, y compris le respect des droits de l'Homme.

Le rapport a, par ailleurs, fait observer que le Maroc a consenti des investissements considérables «en matière d'infrastructures et dans les secteurs social et culturel , soulignant que la vie au quotidien se déroule de «manière pacifique».

Un nombre de plus en plus croissant de délégations parlementaires étrangères et de missions diplomatiques de même que gouvernementales et des ONG et journalistes ont visité le Sahara, souligne le rapport, relevant que «les autorités marocaines ont fait montre d'une ouverture croissante et d'un engagement envers ses visites».

Dans ce nouveau rapport, Ban Ki-moon a relevé, par ailleurs, «une frustration de plus en plus grande» chez les populations dans les camps de Tindouf, notamment parmi les jeunes.

Il a, de même, fait observer que la préoccupation sécuritaire représente un défi aux opérations de la MINURSO.

«D'importantes activités criminelles et extrémistes dans la région» ont été rapportées, a-t-il dit, ajoutant que «les groupes terroristes recrutent activement pour consolider leur présence dans les régions voisines et en vue de s'approvisionner en armes».

(Ph. : Redouane Mouzal)

Conseil national des droits de l'Homme

L'opinion .ma
www.lopinion.ma

17320/13

Parlement

Du 14 au 17 avril à Rabat et Casablanca

Réunion conjointe de deux commissions sectorielles de l'Assemblée parlementaire de l'OTAN

Le parlement marocain abrite du 14 au 17 courant à Rabat et Casablanca la réunion conjointe de deux commissions sectorielles sur "La gouvernance démocratique" et "La transition et le développement" de l'Assemblée parlementaire de l'organisation Transatlantique nord (OTAN).

Au programme de cette réunion qui s'inscrit dans le cadre du statut de partenaire méditerranéen dont jouit le parlement marocain auprès de l'Assemblée parlementaire de l'OTAN, figurent notamment des rencontres avec des responsables et députés marocains, a indiqué un communiqué de la Chambre des conseillers.

Les membres des deux commissions sectorielles auront également des entretiens avec les présidents des deux Chambres du parlement, le ministre des Affaires étrangères et de la coopération et le ministre des Finances et de l'économie, a ajouté la même source.

Des rencontres avec les secrétaires généraux du ministère de l'Intérieur et du Conseil national des droits de l'homme, le conseiller du Wali Bank Al Maghreb, des responsables locaux de la ville de Casablanca ainsi que la présidente de l'Union générale des entreprises du Maroc figurent aussi au programme.

Deux conférences thématiques seront également organisées dans le cadre de la réunion conjointe, la première (14 avril) sera consacrée à la transition politique et démocratique dans l'Afrique du nord et le soutien à la démocratie au Maroc alors que la deuxième (15 avril) portera sur les défis sécuritaires au Sahel outre un colloque sur les droits des femmes qui aura lieu à Casablanca.

Conseil national des droits de l'Homme

L'opinion
www.lopinion.ma

17320/7

Sahara

Ban Ki-moon salue les efforts du Maroc et appelle à une solution de compromis

Le Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, a appelé jeudi à une solution de compromis et salué les efforts fournis par le Royaume dans le Sahara marocain, tout en relevant une "frustration croissante" des populations dans les camps de Tindouf en Algérie, notamment "chez les jeunes".

Dans un rapport sur la question du Sahara marocain, recommandant la prorogation d'une année, jusqu'au 30 avril 2015, du mandat de la MINURSO, le Secrétaire général a souligné que son Envoyé personnel, Christopher Ross, a exhorté les parties à faire preuve de flexibilité, de créativité et d'imagination pour aller de l'avant vers une solution de compromis.

Le Secrétaire général a, dans ce rapport, mis en avant les efforts déployés par le Maroc en termes de consolidation des institutions nationales oeuvrant, notamment, dans le domaine des droits de l'Homme, notant "avec satisfaction" les "avancées" du Royaume, particulièrement en ce qui concerne le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et ses antennes à Laâyoune et Dakhla et la réforme de la justice militaire.

Le Chef de l'ONU a également "salué la coopération du Royaume avec les procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme" des Nations Unies.

Les autorités marocaines ont "continué à coopérer avec les procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme et à leur faciliter l'accès", s'est félicité M. Ban Ki-moon.

A cet égard, le rapport cite la visite effectuée par la Rapporteur spécial sur la traite des personnes qui a fait part de son "appréciation pour les discussions franches et ouvertes qu'elle a tenues avec les autorités tout comme avec la société civile", notant la "volonté des autorités d'institutionnaliser les bonnes pratiques".

De même, le document revient sur la visite du groupe de travail sur les détentions arbitraires qui a "bénéficié de la pleine coopération" des autorités marocaines.

Ban Ki-moon a, en outre, souligné que le Maroc a exprimé sa "disposition à recevoir" en 2014 d'autres procédures spéciales de l'ONU.

Il a également fait état de la présentation en octobre 2013 du nouveau rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental (CESE) sur le nouveau modèle de développement pour les provinces du sud, rappelant que ce rapport s'inscrit dans le cadre de la régionalisation avancée lancée par SM le Roi Mohammed VI.

Ce nouveau modèle proposé, poursuit-il, est centré sur le développement durable, la démocratie participative et la cohésion sociale, la bonne gouvernance, y compris le respect des droits de l'Homme.

Le rapport a, par ailleurs, fait observer que le Maroc a consenti des investissements considérables "en matière d'infrastructures et dans les secteurs social et culturel , soulignant que la vie au quotidien se déroule de "manière pacifique".

Un nombre de plus en plus croissant de délégations parlementaires étrangères et de missions diplomatiques de même que gouvernementales et des ONG et journalistes ont visité le Sahara, souligne le rapport, relevant que "les autorités marocaines ont fait montre d'une ouverture croissante et d'un engagement envers ses visites".

Dans ce nouveau rapport, Ban Ki-moon a relevé, par ailleurs, "une frustration de plus en plus grande" chez les populations dans les camps de Tindouf, notamment parmi les jeunes.

Il a, de même, fait observer que la préoccupation sécuritaire représente un défi aux opérations de la MINURSO.

"D'importantes activités criminelles et extrémistes dans la région" ont été rapportées, a-t-il dit, ajoutant que "les groupes terroristes recrutent activement pour consolider leur présence dans les régions voisines et en vue de s'approvisionner en armes".

Conseil national des droits de l'Homme